زيـــارة جديـــدة لميثـــاق العمـــل الوطنـــي

الميثـاق نتـاج لفلسـفة ورؤيـة جلالـة الملـك للعمـل الوطنـي

لـماذا أطلـق جلالـة الملك على يوم الميثاق «يوم الشعب المجيد»؟

حيـــن تحتفل البحرين بذكرى مرور 25 عامـــا على ميثاق العملي الوطني، فإنها لا تحتفل بحدث مـــن الماضي انقضى. البحرين تحتفل بأهم حدث في تاريخها الحديـــث والمعاصر.. تحتفل بوثيقة تاريخية لها أهمية استراتيجية كبرى .. وثيقة حاكمة للعمل الوطني وهي التي تحدد الطريق إلى المستقبل.

شـــباب البحرين الذيـــن يبلغون اليوم 25 عامـــا ولدوا في عام الميثاق، وحتى الشباب الذين يبلغون 30 عاما أو أكثر ربما لا يعرفون الكثير عن الميثـــاق وموقعه في التاريخ فهم لم يعاصروا ذلك الحدث ولم يعرفوا أبعاده من قرب وعن وعي.

لهذا من المهم باســـتمرار أن نقوم بزيـــارات متجددة للميثاق. من المهـــم أن نعيد دوما إلى الذاكـــرة الوطنية كل ما يتعلـــق بالميثاق، وبالأخص ثلاثة جوانب كبرى:

1 – ما المسار التاريخي الذي صدر في إطاره الميثاق؟

2 – كيـــف تم إعداد الميثاق وكيف تم إقـــراره؟ ما الذي يتضمنه؟ وماذا يعنيه بالنسبة إلى العمل الوطني حاضرا ومستقبلا؟

3 – ما القضايا الكبرى التي يجب أن ننشغل بمناقشتها اليوم بعد مرور 25 عاما والتي تتعلق بالمستقبل؟

■■■

فلسفة ورؤية جلالة الملك

قبل كل شيء يجب أن نفهم السياق التاريخي لإعداد وإقرار ميثاق العمل الوطني.

الميثاق أتى في سياق فلسفة جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ورؤيتـــه الوطنية لحاضر البحرين ومســـتقبلها منذ أن تولى جلالته مقاليد الحكم.

سبق لي أن نشرت تحليلا مطولا عن هذه الفلسفة والرؤية تحت عنوان «في البدء كانت رؤية جلالة الملك» أستعيد منه باختصار أهم أبعاد هذه الرؤية.

حين تولى جلالة الملـــك مقاليد الحكم كانت لـــدى جلالته رؤية استراتيجية كبرى. هذه الرؤية والفلسفة التي استندت إليها هي التي حكمت مسيرة العمل الوطني منذ البداية.

من واقع خطابات جلالة الملك وما طرحه جلالته من أفكار ورؤى وتصورات للعمل الوطني، نســـتطيع أن نلخص هذه الرؤية في أركان خمسة كبرى هي على النحو التالي:

أولا: بناء دولة قوية عصرية تواكب العصر ومستجداته وتحدياته، وتلبي آمال وطموحات أجيال البحرين الصاعدة وأجيال المستقبل.

منذ البداية أكـــد جلالة الملك أن البحرين تســـتحق أن تكون في طليعة الـــدول العصرية المتقدمـــة في كل المجالات بـــكل ما تعنيه العصريـــة والتقـــدم من معان وأبعاد، ســـواء في مجـــالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أو في مجال السياســـة والعمل الديمقراطي، أو على مستوى العلاقة بين القيادة والشعب.

في أحد خطاباته قال جلالة الملك إن هدفنا الأكبر هو «بناء وطن المستقبل لأجيال البحرين الصاعدة».

ثانيا: إن تحقيق هذا الهدف الاســـتراتيجي الكبير، أي بناء الدولة العصرية المدنية الحديثة المتقدمة في الحاضر والمســـتقبل يتطلب مشروعا شاملا للإصلاح والتغيير والبناء العصري الحديث.

وعلى هذه الأســـس طرح جلالـــة الملك المشـــروع الإصلاحي التاريخي.

ثالثا: إن عملية الإصلاح والتغيير وبناء الدولة العصرية الحديثة لا يجب أن تتوقف عنـــد حد معين، بل يجب أن تكـــون بمثابة عملية مســـتمرة متواصلة .ومن هذا المنطلق أكد جلالة الملك مرات كثيرة أن مشروع الإصلاح والتغيير مفتوح على كل احتمالات التغيير والتطوير والتحديث.

وراء هذا التأكيد من جلالة الملك إدراك بالطبع بأن عملية الإصلاح والتغيير يجب أن تواكب التطورات الجديدة والأحداث المستجدة، كما يجب أن تلبي تطلعات الأجيال الجديدة.

رابعـــا: إن أي خطوة على طريق تطوير وإصلاح العمل الوطني لا يجب أن تتم من دون الإرادة الشعبية. بمعنى أن أي تطور جديد يجب أن يكون محل رضا الشعب.

خامســـا: إن الكل بلا استثناء يجب أن يكون على ثقة تامة بالقدرة على الإنجاز وعلى مواجهة التحديات، وإن الأمل في المستقبل الأفضل يجب أن يكون كبيرا.

كما نرى فإن جلالة الملك منذ تولي مقاليد الحكم امتلك هذه الرؤية الواضحة وهذه الفلسفة للعمل الوطني لحاضر البحرين ومستقبلها.

هذه الرؤية والفلسفة هي التي حكمت مشروع الإصلاح والتغيير.

■■■

المشروع الإصلاحي الكبير

من منطلق هذه الأركان الخمســـة لرؤية جلالة الملك طرح جلالته مشروعه الإصلاحي التاريخي الكبير.

وبناء علـــى هذه الأركان تحددت الأهداف الاســـتراتيجية الكبرى للمشروع الإصلاحي في جوانب ثلاثة أساسية:

1 – بناء الدولة المدنية العصرية الحديثة.

2 – المشاركة الشـــعبية في صنع السياسات واتخاذ القرار وفق فلسفة التوافق الوطني.

3 – بناء الآليات والمؤسســـات الكفيلة بتحقيـــق هذين الهدفين الاستراتيجيين الكبيرين.

ولا يمكن الحديث عن رؤية وفلسفة جلالة الملك من دون التطرق إلى واحد من أكبر أركانها، ونعني بذلك فلسفة التوافق الوطني.

تقوم فلســـفة التوافق الوطني في جوهرها على أن الغاية الكبرى التي يسعى الكل إلى تحقيقها، سواء الحكومة ومؤسســـات الدولـــة، أو قـــوى المجتمع المختلفة، هي المصلحـــة الوطنية العامـــة. والمصلحـــة الوطنية العامـــة تعني بداهة مصلحة الوطن ومصلحة المواطن.

وتقوم هذه الفلســـفة على أن المصلحة الوطنيـــة العامة تتحقق أفضـــل ما تتحقق عن طريق التوافق حول القضايا والقرارات الوطنية الكبرى، أي بناء على ما يتم التوافق حوله بين الكل، وبالتالـــي تحظى بالرضا العام.

وعلى ضوء هذا، من المفروض عند نظر وبحث أي قضية وطنية كبرى واتخاذ قرار بشـــأنها، لا يجوز أن تنفرد أي مؤسسة في الدولـــة، أو أي جهة أو قـــوة في المجتمع، بأن تقرر هـــي وحدها ما المصلحة الوطنية في هذا الشأن، ولا يجوز أن تفرض رؤيتها وموقفها أو قرارهـــا هي وحدها من دون أن تأخذ بعيـــن الاعتبار مختلف الرؤى والآراء والمواقف، وما يتم التوافق بشأنها. هذا هو جوهر فلسفة التوافق الوطني باختصار شديد.

فلسفة التوافق الوطني هي أكبر تجســـيد للديمقراطية في أفضل معانيهـــا وصورها الإيجابية، وهي تضمن الرشـــد فـــي اتخاذ القرار وتحقيق المصلحة الوطنية فعلا.

■■■

الميثاق قلب مشروع الإصلاح

وجاء ميثاق العمل الوطني ليكون الوثيقة الأساســـية التي تجسد المشـــروع الإصلاحي بأهدافه الاستراتيجية وترســـي أسس الدولة والمجتمع حاضرا ومستقبلا.

جلالة الملك قال عن الميثاق: «نريده ميثاقا للوطن، ووثيقة للعهد، وركيزة لعقد اجتماعي جديد في مســـيرتنا الوطنية يرســـخ ويوثق أصالة البحريـــن وتميزها وتراثها الحضـــاري، ويؤكد وحدة الوطن أرضا وشعبا، كما يمثل في الوقت ذاته دليلَ عمل لمستقبله يحدد معالم الطريق ويستكمل مؤسسات الدولة ونظمها، ويرسم آفاق الغد الأفضل للبحرين الجديدة التي نريدها أبهى وأجمل، لنا وللأجيال المقبلة».

كمـــا نرى، أراد جلالة الملك أن يكون الميثاق جوهر المشـــروع الإصلاحي قلبا وروحا.

أما عن الدولة المدنية العصرية والمقومات والأسس التي تحكمها فهـــي كما نعلم دولة الســـيادة فيها للقانون. هي دولة المؤسســـات المستقلة. هي دولة المواطنة حيث لا فرق ولا تمييز بين مواطن وآخر على أســـاس الطائفة أو الدين أو الانتماء القبلـــي أو أي انتماء فرعي آخر، ولا مكان إلا للوطن والوطنية والانتماء الوطني الجامع. هي دولة المشاركة الشعبية في صنع السياسات العامة.

للتذكير، نشـــير إلى أن الميثاق كوثيقة وطنية شاملة وفي أجزائه المختلفة، حدد الجوانب التالية:

1 – هوية البحرين الحضارية العربية الإسلامية.

2 – مقومات وأسس الدولة والمجتمع.

3 – طبيعة نظام الحكم في البلاد.

4 – علاقات البحرين الخليجية والعربية والدولية.

بقلم:

السيد زهره

أي إن الميثـــاق فـــي جوهره حـــدد الثوابت الكبرى للعمل الوطني فـــي كل جوانبه وأبعاده، وهـــي الثوابت التـــي يجب أن تحكـــم عمل الكل وتحدد التزاماتهم، سواء في ذلك الدولة وأجهزتها ومؤسساتها، أو قوى المجتمع وأفراده.

إذن، جوهـــر ما طرحـــه الميثـــاق باعتباره المرجع الأساســـي للعمل الوطني، فهو باختصار وضع الأسس والمبادئ والمقومات لإقامة الدولة المدنية العصرية الحديثة بكل ما يعنيه ذلك.

■■■

يوم الشعب المجيد

إعداد ميثـــاق العمل الوطني والتصويت عليه كان في حد ذاته تطورا تاريخيا مشـــهودا. إعداد الميثاق والتصويت عليه جســـد الإرادة الشعبية أولا، وقمة التلاحم بين القيادة والشعب ثانيا.

حين فكـــرت القيادة في إعـــداد ميثاق للعمل الوطنـــي، لم تنفـــرد بإعـــداده وصياغته وطلب الاستفتاء عليه، وإنما تم تشكيل لجنة وطنية عليا لإعداد الميثاق ضمـــت كل أطياف وقوى المجتمع المختلفة من جميع الاتجاهات والانتماءات.

أي إن الميثاق في إعداده جاء معبرا بداية عن إرادة ورؤى المجتمع كله.

ثـــم جاء يوم 14 فبراير عام 2001 يوما خالدا في تاريخ البحرين وسيبقى هكذا.

لقد أطلق جلالة الملك على ذلك اليوم، يوم الميثاق «يوم الشـــعب المجيد»

وقد كان بالفعل يوما مجيدا في تاريـــخ البحرين. في ذلك اليوم، ســـجل التاريخ أن شـــعب البحرين خرج عن بكرة أبيه ليشـــارك في التصويـــت على ميثاق العمل الوطني. بلغت نســـبة المشـــاركة في الاســـتفتاء رقما تاريخيا هو 90.3%. وسجلت نتيجة الاستفتاء رقما تاريخيا مذهلا آخر إذ بلغت نسبة الذين صوتوا بنعم للميثاق 98.4%.

هذه النتيجة المبهرة كانت تجســـيدا للتلاقـــي بين إرادتين، إرادة الشعب وإرادة القيادة.

وهذا التلاقي لـــم يأت من فراغ، وإنمـــا كان نتاجا طبيعيا لأمور كثيـــرة ارتبطت بمرحلة الإعداد للميثـــاق وصياغته، وبما تضمنه من أسس ومبادئ وأبعاد.

الأمـــر الآخر، إن ما تضمنه الميثاق من مبادئ وأســـس ومقومات على نحو مـــا أوضحنا، وما طرحه جلالة الملك من أبعاد للمشـــروع الإصلاحي بشكل عام، جاء معبرا عن الإرادة الشعبية.. جاء معبرا عن آمال وتطلعات كل أبناء الوطن للحاضر والمستقبل.

■■■

مرجعية ملزمة

إذن، ميثاق العمـــل الوطني هو أولا «وثيقة للعهد» كما قال جلالة الملك، وهو دليل ومرشد للمســـتقبل. الميثاق يحدد المبادئ والأسس والتوجهات الأساســـية للدولة والمجتمع التـــي يجب أن تحكم العمل الوطني الآن ومستقبلا. هو دليل ومرشد المستقبل.

والحقيقـــة أن الميثاق ليـــس مجرد دليل ومرشـــد فقط. في أحد المرات، قال جلالـــة الملك إن ميثاق العمل الوطنـــي يمثل منذ إقراره المرجع الرسمي للعمل الوطني.

ويعني ما قاله جلالته أن الميثـــاق الوطني وما يتضمنه وينص عليه، ليس مجرد مرشـــد عام للعمل الوطني يؤخـــذ به أو لا يؤخذ، لكنه مرجعية رســـمية ملزمة للكل .. للدولة ومؤسساتها، ولكل القوى السياسية وقوى المجتمع المدني، وللعمل الوطني كله.

بعبارة أخرى، من المفروض أن مبادئ الميثاق الوطني وما تضمنه من أســـس ومقومات تكون هي الحاكمة للمواقف والسياسات الوطنية سواء على المستوى الرسمي أو المجتمعي الآن وفي المستقبل.

بعبارة أدق يمكن القول إن الميثاق بمثابة عقد اجتماعي ملزم للكل في البلاد، الدولة وقوى المجتمع.

■■■

قضايا المستقبل

كما ذكرنا أكد جلالة الملك مرات كثيرة أن المشـــروع الإصلاحي الديمقراطـــي، الذي يمثل الميثاق درته وجوهره وقلبه، هو مشـــروع مفتـــوح أمام كل آفاق التطوير والتحديث، وذلك بشـــرط واحد هو أن يكون التطوير المنشود محل توافق وطني.

وقد رأينا أنـــه بالفعل بعد إقـــرار الميثاق وانطلاق المشـــروع الإصلاحـــي أقدمت القيـــادة على عديد من التطويـــرات والإصلاحات الجديدة فعلا. وحين عقد حوار التوافق الوطني مثلا، وتم اقتراح عديد من الإصلاحات في مجالات شـــتى، أخذت بهـــا القيادة، ولم تتردد في تنفيذها.

وراء هذا إدراك عميق من جلالة الملك بأن المســـتقبل مفتوح على كل التطورات سواء على الساحة المحلية أو الإقليمية والعالمية بما في ذلك أي تطورات غير متوقعة. وكل مرحلة تفرض تحديات جديدة. ومن المهـــم أن يتم التعامل مع هذه التحديات بشـــكل جديد وتطوير آليات العمل الوطني بما يتسق مع ذلك.

لهذا، وبعـــد مرور 25 عاما على الميثاق، لا بد أن يكون هناك جدل عام حول قضايا أساسية تتعلق بالمستقبل في مقدمتها ما يلي.

القضية الأولى: تتعلق بالهوية البحرينية

في أكثر من حديث لجلالـــة الملك وجه بإعطاء الأولوية القصوى لترســـيخ الهوية الوطنية البحرينية ووجه جلالته بـ«تنفيذ دراســـة متكاملة لقياس جاهزيتنا في تأصيل الهوية البحرينية».

جلالة الملك حرص على تحديد المقصود بالضبط بتأصيل الهوية البحرينية، والهدف الأساســـي من وراء ذلك، إذ حدد جلالته جانبين مهمين في هذا الصدد:

الأول: تحديد عناصر الهوية الوطنية البحرينية وتأصيلها.

والثاني: بحث كيفية اســـتثمار هذه العناصـــر في العمل الوطني وخصوصا مـــن أجل «ضبط التوازن بين متطلبات الانفتاح والتجديد، واشتراطات حماية أمننا الوطني في صيغته المتكاملة».

توجيهات جلالة الملك تجسد إدراكا بأن تعزيز الهوية الوطنية أحد أكبر عوامل التقدم والنهضة المنشودة في البحرين في كل الأوقات.

لا يســـتطيع أي مجتمع ولا تســـتطيع أي دولة بنـــاء دولة قوية وتحقيق برامج التنميـــة والنهضة المنشـــودة والحفاظ على وحدة المجتمع وتماسكه من دون التمسك بالهوية الوطنية ومن دون تكريس قيم الاعتزاز بالهوية والولاء الوطني الجامع.

ولســـنا بحاجة إلى القول بأنه في الظـــروف الحالية التي تمر بها المنطقة، يصبح التمســـك بالهوية الوطنية وبقيـــم الانتماء والولاء الوطني له أهمية استثنائية مضاعفة.

ومن المهم أن نتوقف مطولا أمـــام حديث جلالة الملك عن الهوية الوطنية باعتبارها ضـــرورة لحماية أمن البحريـــن الوطني بمعناه الشامل. والهوية الوطنية عماد حماية الأمن الوطني للبحرين.

لهذا من المهم جدا تنفيذ توجيهات الملك بهذا الشـــأن، وأن تكون هناك إســـهامات رســـمية ومدنية في هذا الخصـــوص. هذه ضرورة استراتيجية للمستقبل.

القضية الثانية: تتعلق بالتقييم العام.

بعد مرو 25 عاما على إقرار الميثاق، من المفروض أن تكون هناك مراجعة عامة لحصيلة هذه السنوات.

إن هذه المراجعة هي ترجمة لأحد المبادئ الكبرى في رؤية وفلسفة جلالة الملك من أن المشـــروع الإصلاحي مفتـــوح على كل احتمالات التغيير والتطوير بشرط أن يكون هذا محصلة لتوافق وطني.

لكل هذا، فإن هناك أســـئلة كثيرة يجب أن تشملها عملية المراجعة والتقييم، ويجب أن نطرحها ونناقشها في هذا السياق، لعل في مقدمتها ما يلي:

هـــل تحققت في الواقع العملي كل أبعاد وأركان رؤية وفلســـفة جلالة الملك؟ أم أن هناك جوانب لم تتحقق؟

على سبيل المثال كما ذكرنا فإن جوهر الهدف الأكبر للميثاق بناء الدولة المدنية العصرية الحديثة. فما الخطوات التي قطعتها البحرين من أجل تحقيق هذه الهدف؟ ومـــا هو المطلوب كي يكتمل بناء الدولة المدنية الحديثة؟.

القضية الثالثة: تتعلق بمدى الحاجة إلى إصلاحات جديدة.

على ضوء رؤية جلالة الملك، وعلى ضوء التطورات التي شهدتها البحرين والتي تشهدها المنطقة والعالم، هل نحن بحاجة إلى إصلاحات جديدة على ضوء المراجعة والتقييم في مختلف المجالات؟ وأي نوع من الإصلاحات بالضبط؟

مثل هذه التســـاؤلات يجب أن تناقش بوضوح وحرية وفقا للمبدأ الذي أرســـاه جلالة الملك، مبدأ التوافق الوطني. وهي ضرورة لبناء المستقبل الأفضل للبحرين.

الميثـــاق عقـــد اجتماعـــي ملـــزم للدولـــة والمجتمـــع

ثـــلاث قضـــايا كبـــرى للمســـتقبل بحاجـــة إلى حـــوار وإســـهامات وطنيـــة